

A



PCT/WG/15/2

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 14 يوليو 2022

## الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

الدورة الخامسة عشرة  
جنيف، من 3 إلى 7 أكتوبر 2022

اجتماع الإدارات الدولية العاملة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات: تقرير الدورة التاسعة والعشرين

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

1. يعرض مرفق هذه الوثيقة ملخص رئيس الدورة التاسعة والعشرين لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT/MIA)، الذي عُقد افتراضياً في جنيف في الفترة من 20 إلى 22 يونيو 2022. ويحتوي المرفق الثاني لملخص الرئيس على مُلخّص رئيس الاجتماع غير الرسمي الثاني عشر للفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، الذي عُقد في جنيف افتراضياً في الفترة من 16 إلى 17 يونيو 2022، أي قبيل اجتماع الإدارات الدولية.

2. إن الفريق العامل مدعو إلى الإحاطة علماً بملخص رئيس الدورة التاسعة والعشرين لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (الوثيقة PCT/MIA/29/10)، الوارد في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

## اجتماع الإدارات الدولية العاملة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (معاهدة البراءات)

الدورة التاسعة والعشرون، جنيف، من 20 إلى 22 يونيو 2022

### ملخص الرئيس

(أحاط الاجتماع علماً به؛ وهو مُستنسخ من الوثيقة PCT/MIA/29/10)

### المقدمة

1. عقد اجتماع الإدارات الدولية العاملة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات ("الاجتماع") دورته التاسعة والعشرين افتراضياً في الفترة من 20 إلى 22 يونيو 2022.
2. وقد شاركت إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي التالية عن بُعد في الدورة: مكتب النمسا للبراءات، ومعهد البرازيل الوطني للملكية الصناعية، ومكتب كندا للملكية الفكرية، والإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية، ومكتب براءات الاختراع المصري، والمكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات، والمكتب الأوروبي للبراءات، والدائرة الاتحادية للملكية الفكرية التابعة للاتحاد الروسي، ومكتب فنلندا للبراءات والتسجيل، ومكتب الهند للبراءات، ومكتب الفلبين للملكية الفكرية، ومكتب سنغافورة للملكية الفكرية، ومكتب أستراليا للملكية الفكرية، ومكتب إسرائيل للبراءات، ومكتب اليابان للبراءات، ومكتب كوريا للملكية الفكرية، والمعهد الوطني الشيلي للملكية الصناعية، ومعهد بلدان أوروبا الشمالية للبراءات، ومكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية، ومكتب السويد للملكية الفكرية، ومكتب تركيا للبراءات والعلامات التجارية، ومعهد أوكرانيا للملكية الفكرية، ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، ومعهد فيسغراد للبراءات.
3. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول بهذه الوثيقة.

### افتتاح الدورة

4. رحّبت بالمشاركين السيدة ليزا يورغنسون، نائبة المدير العام، قطاع البراءات والتكنولوجيا، نيابةً عن المدير العام للويبو.

### انتخاب الرئيس

5. ترأّس الدورة السيد تسويوشي إيسوزومي، مدير أول، إدارة الشؤون القانونية والدولية لمعاهدة البراءات، قطاع البراءات والتكنولوجيا، الويبو.

### اعتماد جدول الأعمال

6. اعتمد الاجتماع جدول الأعمال الوارد في الوثيقة 2. PCT/MIA/29/1 Prov.

### إحصاءات معاهدة البراءات

7. أفاد مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية أنه أنهى التعامل مع مسؤولين من الدائرة الاتحادية للملكية الفكرية التابعة للاتحاد الروسي (Rospatent) والمنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات في 22 مارس 2022 بناءً على التوجيهات الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية. وأنهى المكتب أيضًا التعامل مع مسؤولين تابعين لمكتب بيلاروس الوطني للملكية الفكرية. وجاء هذا رداً على الأحداث الجارية في أوكرانيا. وعلاوةً على ذلك، أخطر مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية الدائرة الاتحادية للملكية الفكرية التابعة للاتحاد الروسي (Rospatent) باعتزامه إنهاء اتفاقهما فيما يتعلق بعمل الدائرة باعتبارها إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بخصوص الطلبات الدولية التي يتلقاها مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية بصفته مكتباً لتسلم الطلبات. وبموجب شروط الاتفاق، سيصبح الإنهاء نافذاً اعتباراً من 1 ديسمبر 2022. وفي غضون ذلك، نُصح المودعون من الولايات المتحدة الذين يودعون طلبات دولية بموجب معاهدة البراءات بتوخي الحذر قبل اختيار الدائرة الاتحادية (Rospatent) باعتبارها إدارة للبحث الدولي أو إدارة للفحص التمهيدي الدولي.

8. وذكرت الدائرة الاتحادية للملكية الفكرية التابعة للاتحاد الروسي (Rospatent) أن القرار الذي اتخذته مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية من جانب واحد تقف وراءه الإرادة السياسية، وقد تجاهل احتياجات المودعين ومطالبهم. والدائرة الاتحادية معترف بها باعتبارها إدارة دولية مختصة في 30 دولة ومنظمة إقليمية، إذ تضطلع بالبحث والفحص التمهيدي في

جميع المجالات التقنية، ومن بينها تلك المتعلقة بطرق علاج الإنسان أو الحيوان من خلال الجراحة أو العلاج، وكذلك طرق التشخيص. وكان مودعو الطلبات في مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية في حاجة إلى الخدمات التي تقدمها الدائرة الاتحادية. وبغض النظر عن سياسات الحظر العامة، فقد سمحت الولايات المتحدة ببعض المعاملات المتعلقة بالملكية الفكرية بموجب الترخيص العام رقم 31، مع الاعتراف بأهمية عمل نظام الملكية الفكرية العالمي. ومنذ توقيع الدائرة الاتحادية على اتفاق العمل باعتبارها إدارة دولية لمودعي الطلبات من الولايات المتحدة في عام 2010، ظلت الدائرة تتلقى طلبات البحث والفحص من هؤلاء المودعين باستمرار، مما يدل على الاهتمام الطويل الأمد بالخدمات التي تقدمها الدائرة الاتحادية والثقة في كفاءات خبراءها. وتعتقد الدائرة الاتحادية أن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية قد حرم مودعي الطلبات لديه من أداة مهمة لحماية اختراعاتهم في الخارج نتيجة لإنهاء هذا الاتفاق. ودعت الدائرة الاتحادية الإدارات الدولية إلى التركيز على الأداء الفعّال للنظام الإيكولوجي العالمي للملكية الفكرية مع العناية باحتياجات المودعين وأصحاب الحقوق والامتناع عن تسييس القضايا.

9. وأعرب المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات عن شكره للإدارات على تأييدها تعيينه مؤخراً باعتباره إدارة للبحث والفحص التمهيدي الدوليين، ويتطلع إلى المساهمة في التطوير المستمر لنظام معاهدة البراءات. وسيكون الدور الجديد المنوط بالمكتب بصفته إدارة دولية في مصلحة مودعي الطلبات من المنطقة، إذ سيمكّنهم من العمل في جميع مراحل عملية البراءات. وأيد المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات البيان الذي أدلت به الدائرة الاتحادية (Rospatent). وبعد أن ضُمَّت المنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات ثمانية بلدان في إدارة نظام البراءات الموحد، أعرب المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات عن أسفه للممارسات التمييزية وغير البناءة التي باشرها عدد من مكاتب البراءات. ويهدف التعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية إلى تحفيز الإبداع والحماية الفعّالة لحقوق الملكية الفكرية لصالح المودعين وأصحاب الحقوق في شتى أنحاء العالم على أساس مبادئ التكافؤ والانفتاح والشراكة. وقد خلق الوضع الراهن اختلالات ومخاطر لنظام الملكية الفكرية العالمي، وانتهك المبادئ الأساسية للتشريعات والالتزامات الدولية. والتزم المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات بفكرة أن حوار الخبراء لا ينبغي تسييسه، وأن نظام الملكية الفكرية ينبغي أن يؤدي عمله بصراحة ضمن الإطار القانوني. وعليه، دعا المكتب الإدارات الدولية الأخرى إلى اتخاذ مواقف واقعية، وإلى دعم مصالح مستخدمي الملكية الفكرية.

10. وأحاط الاجتماع علماً بالعرض الذي قدّمه المكتب الدولي بشأن أحدث إحصاءات معاهدة التعاون بشأن البراءات<sup>1</sup>.

### المسائل الناشئة عن الفريق الفرعي المعني بالجودة

11. أحاط الاجتماع علماً مع الموافقة بملخص رئيس الفريق الفرعي المعني بالجودة الوارد في المرفق الثاني بهذه الوثيقة، ووافق على التوصيات الواردة في ملخص الرئيس، وعلى مواصلة ولاية الفريق الفرعي، بما في ذلك عقد اجتماع للفريق الفرعي في عام 2023.

### الخدمات الشبكية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

12. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/29/9.

13. وأعربت الإدارات الدولية عن تقديرها للإمكانيات التي أتاحتها المكتب الدولي للمودعين والمكاتب من خلال مختلف خدماته الشبكية، ومن بينها النظام الإلكتروني لنظام البراءات (ePCT) المتاح لفائدة الإدارات الدولية، ونظام الإرسال eSearchCopy وخدمات ePCT الشبكية. وانتقلت العديد من المكاتب بصفتها مكاتب لتسلم الطلبات انتقالاتاً فعّالاً إلى استخدام خدمة الإيداع الإلكتروني بموجب معاهدة البراءات، وأصبحت بعض المكاتب الآن تتلقى جميع الطلبات تقريباً من خلال تلك الخدمة.

14. وأيدت الإدارات على نطاق واسع الأهداف الطويلة الأجل والخطوات المقبلة لمواصلة التطوير المقترحة في الوثيقة، لا سيّما فيما يتعلق باستخدام نسق XML وإلغاء المراسلات الورقية مع المودعين. وكان استخدام نسق XML مهماً لتطوير عمليات أكثر كفاءة والتدريب على أنظمة الذكاء الاصطناعي. ولهذا الغرض، كانت الجودة والاتساق مهمين؛ وقد أبرزت إحدى الإدارات الحاجة إلى وصف متطلبات وثائق XML وصفاً أكثر وضوحاً حتى تتمكن المكاتب من تطوير الأنظمة بالدقة والاتساق اللازمين. وأشارت العديد من الإدارات إلى أنها ستدعم الأهداف المتعلقة بتطوير أنظمة تكنولوجيا المعلومات لديها إلى الحد الذي تسمح به الموارد، ولكن في بعض الحالات كانت المشاريع مرتبطة بأعمال تطوير النظام المحلي التي كان من المتوقع أن يستغرق إنجازها عدة سنوات. وأفادت العديد من الإدارات بإحراز تقدم مهم فيما يتعلق بهدف تقديم تقارير البحث الدولي والآراء المكتوبة بنسق XML.

15. وانفتحت الإدارات على أنه من المستحسن أن تكون قادرة على تبادل وثائق الأولوية، ومن بينها البيانات المُعدّة بنسق XML، وأحاطت علماً بتعليق المكتب الدولي الذي أشار فيه إلى أهمية أن يتم ذلك بطريقة موحدة حتى تتمكن المكاتب من استيراد وثائق الأولوية بصورة تلقائية ومتسقة بغض النظر عن المصدر. وكان المكتب الدولي يعترم إثارة جوانب معاهدة التعاون بشأن البراءات فيما يتعلق بمتطلبات تبادل وثائق الأولوية بنسق XML في اجتماعات الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، ولكن ينبغي معالجة

<sup>1</sup> تُتاح نسخة من العرض على موقع الويب الإلكتروني: [https://www.wipo.int/meetings/en/doc\\_details.jsp?doc\\_id=576059](https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=576059).

هذه المسألة في المقام الأول من خلال لجنة معايير الويبو. وستحتاج خدمة النفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية (DAS) إلى التحديث للتعامل مع النسق الجديد بعد اعتماد المعيار.

16. وفيما يتعلق بالاقترح الرامي إلى إلغاء المراسلات الورقية الموجهة من المكاتب إلى المودعين، أكد المكتب الدولي أنه يجب النظر في ضمان قدرة المودعين على اختيار استخدام الخدمة بسهولة وتحديد مكان الإخطارات المناسبة وكيفية استلامها. وقد يكون ذلك عن طريق البريد الإلكتروني أو واجهة المتصفح أو الواجهات المؤتمتة لأنظمة إدارة البراءات. وستعتمد الخدمة أيضاً على المكاتب إما باستخدام نظام ePCT أو تنفيذ واجهة للخدمات الشبكية حيث يمكن للإدارة التي تحاول إرسال رسالة أن تقدم مستنداً للإرسال المحتمل وتتلقى تأكيداً فوراً بشأن ما إذا كان قد تم قبوله أو إذا كان المكتب لا يزال في حاجة إلى إرساله إلى المودع بالمراسلة الورقية أو بأي وسيلة أخرى. وسيقدم المكتب الدولي اقتراحات أكثر تفصيلاً في الوقت المناسب.

17. ورداً على طلب توضيح بشأن عملية تقديم طلبات لتحسين الوظائف المتاحة للإدارات في نظام ePCT، أفاد المكتب الدولي بأنه ينبغي إرسال الاقتراحات إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: [pct.icd@wipo.int](mailto:pct.icd@wipo.int).

18. وأحاط الاجتماع علماً بمضمون الوثيقة PCT/MIA/29/9.

### التحقق من الإجراءات الشكلية في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات

19. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/29/3.

20. وأشار مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية إلى الوثيقة PCT/MIA/27/14 التي كان قد قدمها إلى دورة سابقة للاجتماع، وحدد ثلاث طرق مختلفة يمكن من خلالها أن يتسبب تقسيم المسؤوليات الحالي بين مكتب تسلم الطلبات والمكتب الدولي في صعوبات للمودعين والمكاتب على حد سواء. أولاً، قد يرى المكتب أن الرسومات، على الرغم من عدم استيفائها متطلبات القاعدة 11، مُرضية للنشر ولا يعترض عليها، لكن المكتب الدولي قد لا يوافق على ذلك، ثانياً، قد يُصدر المكتب استمارة PCT/RO/106 للإشارة إلى العيوب التي لا يعتبرها ضرورية لأنه يعتقد أن المكتب الدولي سوف يلفت انتباه المكتب إلى تلك العيوب بموجب القاعدة 28. وفي هذه الحالة، قد يتضرر مودعو الطلبات من خلال مطالبتهم بإجراء تصويبات، لا سيما عندما يذكر بعض المودعين أنهم لا يعتبرون ذلك ضرورياً وأنه من الممكن إيداع الطلبات دون اتخاذ مزيد من الإجراءات. ثالثاً، قد يتلقى المكتب أحياناً تصويبات، لكن المكتب الدولي يذكر أنه يفضل الإبقاء على الرسومات الأصلية لأنه قادر على إصلاح العيوب الملحوظة بسهولة بحكم وظيفته (مثل أحجام الهوامش أو موقع أرقام الصفحات وغير ذلك من محتويات الهوامش). ويرى مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية أن المكتب الدولي طبق معياراً أعلى بموجب القاعدة 28 مما كان يفترض أن تطبقه مكاتب تسلم الطلبات بموجب القاعدة 26. وعلاوة على ذلك، فإن إضافة إدارة دولية إلى مزيج من الجهات الفاعلة المختصة من شأنه أن يربك الأمور أكثر من أن يوضحها.

21. واتفقت الإدارات على أن مسألة التحقق من الإجراءات الشكلية في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات كانت غير واضحة وغير متسقة ومثيرة للقلق، لكن الحل كان صعباً. فلم يكن من السهل تحديد مجموعة واضحة من القواعد بشأن ما هو ضروري للنشر. وقد أصبح هذا الأمر أكثر صعوبة لأن القاعدة 11 تتناول المعالجة الورقية، بينما تودع معظم الطلبات إلكترونياً، وكان لطلبات XML على وجه الخصوص احتياجات مختلفة إلى حد كبير. ومن بين المشاكل المهمة على نحو خاص صعوبة تقييم الرسومات الملونة التي تبدو عادةً جيدة عند إيداعها، ولكن يلزم النظر في الشكل الذي ستبدو عليه عند تحويلها إلى الأبيض والأسود لغرض النشر. وأدى ذلك إلى تقليل جودة الكشف عما إذا كان النشر قد تم بناءً على تحويل الأوراق الأصلية أو بناءً على الأوراق البديلة التي قدمها مودع الطلب. ولا تزال مشكلة الرسومات الملونة مستمرة منذ سنوات عديدة وينبغي إعطاء الأولوية لحلها. وأشارت بعض الإدارات إلى أن مسألة المعيار المناسب للنشر كانت مستقلة عما إذا كانت الرسومات غير الرسمية كافية لأغراض البحث الدولي – فقد كانت الرسومات غير الرسمية كافية تماماً لتشكيل أساس البحث الدولي في معظم الحالات بخلاف مسألة تحويل الرسومات الملونة. وأشارت الإدارات إلى أن مصطلح "الرسومات غير الرسمية" سيحتاج إلى تعريف أكثر وضوحاً إذا كان سيشكل أساساً لأي اقتراحات.

22. وأيدت بعض الإدارات فكرة اضطلاع إدارة البحث الدولي بدور داعم لمكتب التسلم في إطار تقييم متطلبات الإجراءات الشكلية. وكان فاحصو البحث أقدر من فاحصي الإجراءات الشكلية في مكتب التسلم على تقييم مسألة إضافة موضوع إلى الرسومات البديلة. وأثارت إدارات أخرى بعض المخاوف، من بينها مشكلة العمليات المربكة التي تنطوي على تضمين جهات فاعلة إضافية، وإتقال كاهل الإدارات بتكاليف وأعباء إضافية، والتأخيرات المحتملة الناجمة عن زيادة مستويات المعالجة. وأكدت إحدى الإدارات أنه في حالة منح هذا الدور، يجب أن يستند إلى دعوة موجهة إلى مودع الطلب لتقديم تصويبات إلى الإدارة في حالات محددة، ولا يكون ذلك حقاً عاماً لمودع الطلب في تقديم تصويبات بمحض إرادته.

23. وأعربت بعض الإدارات عن اهتمامها بإمكانية تعديل الاستمارة PCT/RO/106 لتعكس المتطلبات الحديثة بصورة أكثر وضوحاً، ولتفصل مسألة عيوب الإجراءات الشكلية التي قد يجد المودعون فائدة في الإلمام بها والنظر في إصلاحها فضلاً مركزياً عن المسائل الضرورية لموضوع النشر الموحد بما فيه الكفاية.

24. ورأت بعض الإدارات أيضاً أنه سيكون من المفيد للمكتب الدولي أن يطلع بدور مركزي ومباشر في تقييم عيوب الإجراءات الشكلية، لا سيما فيما يتعلق بالرسومات غير الرسمية. ورأت إحدى هذه الإدارات أنه ينبغي أن يكون المكتب الدولي الجهة الوحيدة المنوط بها إجراء تقييمات الإجراءات الشكلية لأنه الأقدر على تحديد الأمور المقبولة لغرض النشر الموحد بما فيه الكفاية. وإذا تقرر استمرار إجراء فحص الإجراءات الشكلية بواسطة كل من مكتب التسلم والمكتب الدولي، فيجب تحديد متطلبات "النشر الموحد بما فيه الكفاية" بوضوح. وأكدت إدارات أخرى على أهمية مكتب تسلم الطلبات في ضمان وضوح التواصل مع المودعين، مع مراعاة مسائل اللغة والمنطقة الزمنية. ورأت إحدى الإدارات أن الذكاء الاصطناعي قد يلعب دوراً مهماً في المستقبل في مساعدة المكاتب المعنية.

25. وأشارت الإدارات إلى أن أي تغييرات في هذا الجانب، لا سيما فيما يتعلق بالقاعدة 11، سيكون لها آثار كبيرة على القوانين واللوائح الوطنية وكذلك عمليات نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

26. واتفق المكتب الدولي مع حقيقة وجود صعوبات في التطبيق المتسق لمعيار "النشر الدولي الموحد بما فيه الكفاية"، لكنه ذكر أنه لم يطبق عمداً معياراً بموجب القاعدة 28 مختلفاً عن المعيار الذي تطبقه مكاتب تسلم الطلبات بموجب القاعدة 26. وعلى الرغم من أن القاعدة 28 لم تذكر صراحةً النشر الموحد بما فيه الكفاية، لم تكن هناك قيمة في لفت انتباه مكاتب التسلم إلى العيوب التي لا يزال يتعين عليها تقييمها بموجب المعايير المنصوص عليها في القاعدة 26، وأن تتجاهلها إذا كانت لا تزال تعتبرها غير ذات صلة بمسألة النشر الدولي الموحد بما فيه الكفاية، وذلك وفقاً لشروط القاعدة 1.28(ب). وفي حين أنه لا مفر من ارتكاب أخطاء فيما يتعلق بالعملية والتقدير من حين لآخر في مثل هذا المجال الصعب، يتمثل فهم المكتب الدولي للقاعدة 28 في أنه ينبغي للاقتصار على لفت الانتباه إلى العيوب التي يرى ضرورة إثارتها من جانب المكتب المتسلم للطلبات وفقاً لمعايير القاعدة 26. غير أنه من المستحسن تقديم أي توضيحات للقواعد أو العمليات من شأنها أن تحد من الالتباس. وستعرض جميع القضايا ذات الصلة على الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات في دورته القادمة. ويرى المكتب الدولي أن تحديث القاعدة 11 عملية قد يستغرق إنجازها عدة سنوات، ولكن يمكن للدول الأعضاء السعي إلى تحسين بعض جوانب التحقق من الإجراءات الشكلية بسرعة أكبر.

27. وأشار الاجتماع إلى أن المكتب الدولي يعتمد إعداد وثيقة ذات صلة للدورة المقبلة للفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، مع مراعاة التعليقات المقدمة.

### الاستشهاد بالإفصاحات غير الكتابية

28. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/29/2.

29. وأيدت جميع الإدارات التي أخذت الكلمة الاقتراح تأييداً واسعاً، ومن شأن الاقتراح تحسين جودة منتجات العمل الدولية من خلال السماح للفاحصين بالنظر في الإفصاحات غير الكتابية عند إعداد البيانات المنطقية بشأن الجودة والخطوة الابتكارية. ويسهم إدراج الإفصاحات غير الكتابية باعتبارها حالة التقنية الصناعية السابقة في توضيح التعريف الوارد في قوانين البراءات الوطنية. غير أن الإدارات سلّطت الضوء على المشاكل المتعلقة بتنفيذ الاقتراح الذي يتطلب تعديل أنظمة تكنولوجيا المعلومات والمزيد من التوجيه للفاحصين ومكاتب البراءات بشأن الاستشهاد بالمواد المرئية والصوتية المُفصّح عنها وتخزينها، ويشمل ذلك كيفية تقديم دليل على مثل هذه الإفصاحات غير الكتابية، خاصة إذا لم تُعد المادة المُفصّح عنها في وقت سابق متاحة على شبكة الإنترنت. ويشمل ذلك توثيق مقاطع الفيديو في شكل كتابي، وكيفية صياغة الإفصاحات غير المسموعة في مقاطع الفيديو في شكل نصي، بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بحق المؤلف وحجم الملف عند حفظ تسجيلات الفيديو والصوت وتوزيعها. ومن بين المشاكل أيضاً التحديد الموثوق لتواريخ الإفصاحات، بالإضافة إلى التمييز بين تاريخ الإفصاح الأصلي وتاريخ إتاحة سجل معين لهذا الإفصاح على أحد الأنظمة على شبكة الإنترنت.

30. وفي معرض رد المكتب الدولي على التعليقات الواردة على الاقتراح، اقترح المكتب تضمين مشاركة الممارسات المُتبعة في الإدارات الدولية ومناقشة المشاكل المحددة المتعلقة بالاستشهاد بالإفصاحات غير الكتابية في مناقشات المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي المعني بالجودة المتعلقة بإعداد مشروع تعديلات للمبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات.

31. وقدمت بعض الإدارات اقتراحات بشأن صياغة التعديلات المؤقتة على اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات في مرفق الوثيقة. واقترحت بعض الإدارات، أثناء تأييد الاقتراح، تبسيط الإحالات في القاعدتين 1.33(أ) و1.64(أ) للإشارة ببساطة إلى "... بأى وسيلة قادرة على..."، بدلاً من الاستمرار في تحديد حالات معينة من الإفصاحات الكتابية والشفوية أو الاستخدام أو العرض أو

غيرها من الوسائل. وعلاوةً على ذلك، ينبغي النظر في الحفاظ على القاعدتين 1.33 (ب) و2.64 (ب) من أجل معالجة الأسباب التي وُضعت من أجلها هذه القواعد في الأصل، مع تنظيم كيفية الإحالة إلى الإفصاح الكتابي الذي يصف إفصاحاً غير كتابي سابقاً. ولوحظ أيضاً، على الرغم من عدم صلة ذلك بالغرض من الاقتراح، أن الإحالة في القاعدة 1.33 (أ) إلى "ما إذا كان جديداً أو لا، وإذا كان ينطوي على نشاط ابتكاري أو لا" ينبغي أن تصبح على الأرجح "... أو إذا كان ينطوي على نشاط ابتكاري أو لا". واقترحت إحدى الإدارات تعديل القاعدة 1.5 (أ) "2" فيما يتعلق بالوصف الذي يشير إلى الحالة التقنية الصناعية الأساسية.

32. وأشارت إحدى الإدارات إلى الحاجة إلى وقت كافٍ لتنفيذ الاقتراح، مع مراعاة التأثيرات على أنظمة تكنولوجيا المعلومات، ومن بينها تلك المتعلقة بالإطار السادس من الرأي المكتوب وكذلك تلك المتعلقة بتخزين ونقل الاستشهادات في أنساق جديدة.

33. ودعا الاجتماع المكتب الدولي إلى مواصلة مناقشة الاقتراح مع جمهور أوسع في الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، وبدء المشاورات غير الرسمية من خلال الفريق الفرعي المعني بالجودة بشأن القضايا المفصلة التي أثارها الإدارات الدولية خلال الدورة.

### اقتراح لتعزيز تحسين تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب

34. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/29/7.

35. وأشارت إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية إلى أنه تم إجراء إحدى الدراسات الاستقصائية وتحليلها وكانت موضوع مشروع تقرير علقت عليه الإدارات الدولية. وكان ذلك بهدف الانتهاء من التقرير والتماس المزيد من التعليقات والاقتراحات بشأن البنود ذات الأولوية وتقديم تقرير إلى الدورة التالية للاجتماع وفقاً للجدول الزمني المحدد في الفقرة 6 من الوثيقة. وشددت إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية على أن الدراسة الاستقصائية والتقرير حددا القضايا المطروحة للمناقشة، ولم تلزم الإدارات الدولية باتخاذ إجراءات معينة في هذه المرحلة؛ والواقع أن بعض الاقتراحات قيد النظر كانت متعارضة، وسيتمتع النظر بعناية في التوجيهات والأولويات المناسبة.

36. وأعربت الإدارات الدولية عن شكرها لإدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية على ما بذلته من جهود في الدراسة الاستقصائية والتقرير. وفي حين اعتُبرت بعض بنود التقرير مهمة، فقد رأت عدة إدارات أن أهم المنافع المحتملة ستأتي من دمج تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب لإدارة البحث الدولي. ومن شأن ذلك أن يوفر الكفاءة ويعزز قدرأ أكبر من توافر المعلومات النافعة في أنساق تتيح المعالجة الفعالة لغرض الفحص في المرحلة الوطنية وتحليل البيانات. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنه تحقيقاً للمنافع المحتملة، سيكون من المهم النظر في محتوى المعلومات المطلوب بدلاً من العمل على أساس تعديل النماذج كما كان معتاداً في النظام الورقي. وأقرت إدارة أخرى بإمكانيات الاقتراحات، لكنها شددت على الحاجة إلى ضمان عدم إثقال كاهل الإدارات بتكاليف باهظة أو أعباء ثقيلة نتيجة تنفيذ أي من هذه الاقتراحات.

37. وأشارت إحدى الإدارات إلى أن دمج تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب سيستغرق بعض الوقت. وفي غضون ذلك، قد يكون من المفيد العمل على تعديل المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي التي تتعلق بالإطارين السابع والثامن من الآراء المكتوبة والتقارير التمهيدية الدولية عن أهلية الحماية بالبراءات. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحسين توحيد الفحص دون الحاجة إلى تحديث نظام تكنولوجيا المعلومات.

38. وأحاط الاجتماع علماً بالجدول الزمني المقترح والخطوات التالية الواردة في الوثيقة PCT/MIA/29/7.

### المشروع الرائد بشأن البحث والفحص التعاونيين في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات بين مكاتب الملكية الفكرية الخمسة: تقرير مرحلي

39. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/WG/29/6.

40. وعرض المكتب الأوروبي للبراءات الوثيقة، وأشار إلى أن المشروع الرائد في مرحلة التقييم حالياً. ومُددت هذه المرحلة حتى يونيو 2023 لتمكين التحليل الكافي للفحص في المرحلة الوطنية. وفي تحليل المرحلة الدولية، لوحظ أن 70 في المائة من الطلبات تضمنت وثائق استشهاد جديدة مقارنةً بتقرير البحث الدولي المؤقت، وتضمنت 53 في المائة من الطلبات ووثائق استشهاد إضافية من الفئة X أو Y أو E، وزاد متوسط عدد وثائق الاستشهاد من 6.1 إلى 8.1. ولم يكن هذا في حد ذاته دليلاً على تحسين الجودة، ولكنه أتاح التركيز على إجراء مزيد من التحليل. وسوف تُناقش الدراسة الاستقصائية التي أصدرها المكتب الدولي لمودعي الطلبات المشاركين نيابة عن الإدارات، إلى جانب الخطط المالية المحتملة في اجتماع الفريق المعني بالمشروع الرائد للبحث والفحص التعاونيين بين مكاتب الملكية الفكرية الخمسة.

41. وأُعدت الإدارات المشاركة في المشروع الرائد عن امتنانها للمكتب الأوروبي للبراءات والمكتب الدولي على عملهما في تشغيل المشروع الرائد والمساعدة في تحليل النتائج. وفيما يتعلق ببيانات المرحلة الوطنية، أفادت إحدى الإدارات أن 205 من الطلبات من إجمالي 468 طلباً في المشروع الرائد دخلت المرحلة الوطنية في مكتبها حتى الآن، وكان 76 منها موضوع أول تقرير، وتم التوصل إلى استنتاج في 38 حالة. وعقب انتهاء المشروع الرائد، أشارت بعض الإدارات إلى أنها تتطلع إلى إجراء مناقشة مع المودعين والمكاتب الأخرى بشأن ما إذا كان ينبغي أن تصبح الخدمة إحدى الميزات الدائمة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

42. وأحاط الاجتماع علماً بمضمون الوثيقة PCT/MIA/29/6.

### الحد الأدنى من الوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات

43. استندت المناقشات إلى الوثيقتين PCT/MIA/29/4 و PCT/MIA/29/5 والعرضين اللذين قدمهما المكتب الأوروبي للبراءات ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية<sup>2</sup>.

44. وأفاد المكتب الأوروبي للبراءات ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية أن فرقة العمل قد توصلت إلى اتفاق بشأن معظم جوانب مجموعة جديدة من القواعد والتعليمات الإدارية التي تتناول تعريف الحد الأدنى من الوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات وإتاحتها وتخزينها. ولم تكن هذه الترتيبات مثالية، لكنها مثلت حلول وسط عملية من شأنها أن تدعم جودة أعمال البحث في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، بينما لا تشكل عبئاً لا داعي له على الإدارات الدولية.

45. وفي أعقاب المناقشات الأخيرة بين مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية ومكتب الهند للبراءات، اقترحت فقرة إضافية للتعليمات الإدارية على النحو التالي:

#### – المعارف التقليدية والمؤلفات غير المتعلقة بالبراءات

تنطبق هذه المجموعة من المعايير على جميع مصادر مؤلفات التقنية الصناعية السابقة غير المتعلقة بالبراءات، ومن بينها موارد المعارف التقليدية. وعليه، يتعين على المكاتب التي توصي بمعارفها التقليدية كجزء من الحد الأدنى من الوثائق أن تمتثل لهذه المعايير. غير أنه إذا قررت اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وغيرها من الهيئات ذات الصلة داخل الويبو، في المستقبل، أن المعارف التقليدية للتقنية الصناعية السابقة يجب أن تُعامل بشكل مختلف عن مؤلفات التقنية الصناعية السابقة غير المتعلقة بالبراءات، سيتعين على فرقة العمل الاجتماع لمناقشة وضع معايير إضافية يتم توجيهها تحديداً إلى موارد المعارف التقليدية بما يتماشى مع أي فهم جديد للتعامل مع حالة التقنية الصناعية السابقة.

46. وذكر مكتب الهند للبراءات أنه سيقدم آراءه المدروسة بشأن هذه الفقرة في الوقت المناسب لمحاولة وضعها في صيغتها النهائية قبل الاجتماع القادم لفرقة العمل المعنية بالحد الأدنى من الوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات، المقرر عقده في نوفمبر 2022.

47. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنه لا ينبغي النظر في التغييرات المقترحة إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات إلا عندما تكون الإدارات واثقة من التنفيذ العملي لها، كما كان الحال بالنسبة للانتقال إلى معيار الويبو ST.26 بشأن قوائم التسلسل. ويجب أن تكون الإدارات واضحة بشأن حصر الحد الأدنى من الوثائق لأن ذلك سيظل قائماً بعد التغييرات وقد تكون هناك حاجة أيضاً إلى فهم أعمق لمتطلبات الترجمة. ورداً على هذا التعليق، وافق المكتب الأوروبي للبراءات على مشاركة قائمة حصر مجموعات براءات ونماذج المنفعة على حالتها بعد دخول الأحكام الجديدة حيز النفاذ.

48. وسألت إحدى الإدارات كيف يمكن للمكتب التأكد مما إذا كانت النسخة اللاحقة من الوثيقة المنشورة أكثر من مرة تحتوي على المسائل الإضافية لتحديد ما إذا كان يجب الاحتفاظ بأول نسخة منشورة فقط، على النحو الوارد في القاعدة 1.34(و)، وما إذا كانت فرقة العمل هي المنوط بها تحديد النسخة التي يجب أن تحتفظ بها الإدارات.

49. ورداً على سؤال يتعلق بحذف القاعدة 1.36"3"، أكد المكتب الأوروبي للبراءات أن شرط امتلاك المكتب أو المنظمة موظفين قادرين على البحث في المجالات التقنية المطلوب بحثها قد نُقل إلى القاعدة المقترحة 1.36"1". غير أن الاقتراح قد حذف شرط فهم جميع اللغات المُحرَّر بها أو المُترجم إليها الحد الأدنى للوثائق.

<sup>2</sup> تُتاح نسخة من العرضين على موقع الويبو الإلكتروني من خلال الرابطين:

[https://www.wipo.int/meetings/ar/doc\\_details.jsp?doc\\_id=576131](https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=576131) و  
[https://www.wipo.int/meetings/ar/doc\\_details.jsp?doc\\_id=576114](https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=576114).

50. وفيما يتعلق بالتعديلات المقترح إدخالها على التعليمات الإدارية، قدمت الإدارات التعليقات التالية:

(أ) رأت إحدى الإدارات أن إدراج المعلومات الواردة في الفقرة 5(هـ) ينبغي أن يكون اختياريًا في ملف الإدارة، كما هو الحال في معيار الويبو ST.37. وأشار المكتب الأوروبي للبراءات إلى استعداده للعمل مع الإدارة للنظر في هذه المسائل. غير أنه بدون إدراج المعلومات الواردة في الفقرة 5(هـ)، ستُفقد المعلومات المفيدة بشأن إمكانية البحث في نصوص البراءات؛

(ب) وفيما يتعلق بشروط استخدام بيانات البراءات ونماذج المنفعة المتاحة للإدارات الدولية بموجب الفقرة 20، أكدت إحدى الإدارات على أهمية موافقة مقدم البيانات قبل أي مشاركة تتجاوز تلك المطلوبة للبحث في البراءات وتوفير نُسخ من الوثائق المستشهد بها بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأرادت إدارة أخرى مشاركة البيانات في ركن البراءات لأن ذلك سيوفر مصدراً واحداً وواحدة للمودعين والمكاتب الوطنية للنفوذ إلى البيانات فيما يتعلق بالحد الأدنى من الوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات؛

(ج) ويجب توضيح وسائل إتاحة المؤلفات غير المتعلقة بالبراءات المطلوبة في الفقرة 23 والنفوذ إلى النص الكامل للبيانات المطلوبة في الفقرة 38. ولم يوضح المصطلحان "النسق الرقمي" و"النفوذ إلى النص الكامل" أن النفاذ عبر الإنترنت ضروري. وأشار مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية إلى استعداده لمراجعة النص في هذا الجزء.

51. وقام الاجتماع بالآتي:

(أ) أحاط علماً بمضمون الوثيقتين PCT/MIA/29/4 و PCT/MIA/29/5 والتعليقات التي قدمتها الإدارات بشأن الاقتراحات الواردة في الوثيقة PCT/MIA/29/5؛

(ب) ودعا المكتب الأوروبي للبراءات ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية إلى النظر في التعليقات عند إعداد الاقتراحات للدورة الخامسة عشرة للفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، المقرر عقدها في أكتوبر 2022؛

(ج) ووافق على استمرار عمل فرقة العمل المعنية بالحد الأدنى من الوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات، وتمديد الولاية المقترحة في الفقرة 22 من الوثيقة PCT/MIA/29/4 استعداداً لتنفيذ قرار مستقبلي من جانب جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات بشأن اعتماد المتطلبات المقترحة للحد الأدنى من الوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات ودخولها حيز النفاذ.

### قوائم التسلسل

52. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/28/8 وإلى عرض قدمه المكتب الدولي عن تنفيذ معيار الويبو ST.26 في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات<sup>3</sup>.

53. وأحاط الاجتماع علماً بمضمون الوثيقة PCT/MIA/28/8 والعرض الذي قدمه المكتب الدولي.

### العمل المقبل

54. أحاط الاجتماع علماً بالتغييرات المدخلة على عقد دورات جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات، التي يمكن أن تجتمع في المستقبل بانتظام في يوليو بدلاً من سبتمبر/أكتوبر. ومن شأن ذلك أن يؤثر على اجتماع الهيئات الأخرى التابعة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، ومن بينها الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. ويلزم تنسيق عمل الهيئات المختلفة تنسيقاً ملائماً وتوزيعه على مدار العام حتى يكون فعالاً ويسهل التعامل معه من جانب الإدارات الدولية والمكتب الدولي والدول الأعضاء على حد سواء. وأشارت الأمانة إلى أن المدير العام سيتقدم باقتراحات في هذا الصدد عند معرفة المزيد من التفاصيل.

55. وأحاط الاجتماع علماً أيضاً بتوصية قدمتها الأمانة بشأن عقد جلسة عن بُعد، أو عقد جلسة شخصية، بدلاً من ذلك، في جنيف في عام 2023، مع الاعتراف بمختلف أوجه عدم اليقين وضرورة تمكّن أكبر عدد ممكن من الإدارات من حضور أي اجتماع فعلي.

<sup>3</sup> تُتاح نسخة من العرض على موقع الويبو الإلكتروني: [https://www.wipo.int/meetings/en/doc\\_details.jsp?doc\\_id=576113](https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=576113).



## اختتام الدورة

56. اختتم الرئيس الدورة في 22 يونيو 2022.

[لم يُدرج في هذه الوثيقة المرفق الأول للوثيقة PCT/MIA/29/10 الذي يحتوي على قائمة المشاركين]

[يلي ذلك المرفق الثاني (بالوثيقة  
PCT/MIA/29/10)]

## المرفق الثاني (بالوثيقة PCT/MIA/29/10)

الاجتماع الثاني عشر غير الرسمي للفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات

جنيف، من 16 إلى 17 يونيو 2022

### ملخص الرئيس

1. رحّب بالمشاركين السيد مايكل ريتشاردسون، مدير شعبة تطوير أعمال معاهدة التعاون بشأن البراءات، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، نيابةً عن المدير العام للويبو، السيد دارين تانغ.

### 1. أنظمة إدارة الجودة

(ألف) تقارير عن أنظمة إدارة الجودة بموجب الفصل 21 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات

2. قدمت إحدى الإدارات ملخصاً موجزاً عن النقاط البارزة في تقريرها الذي قدمته عن نظام إدارة الجودة والأنشطة ذات الصلة التي نُفذت مؤخراً، مثل إتاحة أدوات بحث جديدة للجمهور وللباحثين، وتقديم تقارير بحث بنسق XML، وعمليات إدارة المخاطر التي تُجرى بما يتماشى مع ISO 31000، وعودة الموظفين إلى المكتب. وأوضحت إدارة أخرى أن عمليات إدارة المخاطر المشار إليها في تقريرها الأخير جمعت بين مجموعة واسعة من الأنشطة، ويُنفَّذ العديد منها منذ عدة سنوات.

3. ووافق الفريق الفرعي على وجوب نشر تقارير الجودة، والتوصية بمواصلة الإبلاغ عن أنظمة إدارة الجودة باستخدام آلية الإبلاغ الحالية.

(باء) تعقيبات مُستقاة من الاستعراض الثنائي لأنظمة إدارة الجودة بالإدارات الدولية

4. شاركت ست إدارات دولية في جلسات الاستعراض الثنائي. ورأت جميع تلك الإدارات أن الجلسات مفيدة، وأوصت بضرورة مشاركة الإدارات الأخرى في المستقبل. ورأت الإدارات أن العملية ستكون أكثر جدوى إذا شارك عدد كبير من الإدارات، مما يتيح مجموعة واسعة من جلسات الاستعراض الثنائي. وفي حين كان من دواعي سرور العديد من الإدارات تلقي توضيحات بشأن القضايا واكتساب أفكار جديدة لعمليات الجودة، لم يكن من الضروري أن تقتصر المناقشات بصراحة على القضايا المشار إليها في التقارير. وبينما أُطلق على العملية اسم "استعراض"، فإنها في الواقع أقرب إلى مناقشة غير رسمية تستند إلى تقارير الجودة لمناقشة مجموعة واسعة من البنود ذات الاهتمام المشترك. ومع ترتيب الإدارات هذا العام لاجتماعاتها في أوقات مناسبة للطرفين، اغتنمت بعض ثنائيات الإدارات الفرصة لمواصلة مناقشاتها لفترة أطول مما كان ممكناً في ظل الترتيبات السابقة.

5. وأشار المكتب الدولي إلى أن جميع الإدارات التي شاركت على مر السنين اعتبرت الجلسات مفيدة، لكنه يعتقد أن بعض الإدارات ترى أن هناك تناقصاً في العائد من المشاركة كل عام في ظل هذا الشكل الموحد ومع مشاركة مجموعة محدودة من المكاتب. وشجّع الإدارات على المشاركة في الجلسات المقبلة، ودعا إلى تقديم اقتراحات خلال الأشهر القادمة بإدخال أي تغييرات يمكن أن تجعل المشاركة أكثر نفعاً أو جاذبية. ومن بين الخيارات ترتيب جلسات ثنائية بين المكاتب ذات الخصائص أو الاهتمامات المشتركة، أو ترتيب مجموعات تتألف من أكثر من مكتبين مهتمين بمناقشة قضايا معينة.

6. وأحاط الفريق الفرعي علماً بالتعقيبات الواردة من جلسات الاستعراض الثنائي، وأوصى بأن تعاود الإدارات الدولية المهتمة إجراء استعراضات ثنائية لتقارير أنظمة إدارة الجودة خلال وقت الاجتماع القادم. وسيطلب المكتب الدولي إبداء الرأي بشأن شكل الجلسات قبل دعوة الإدارات إلى المشاركة.

## 2. فهم أفضل لعمل المكاتب الأخرى

(ألف) استقصاء بشأن استراتيجيات البحث

7. أعربت الإدارات الدولية عن ارتياحها الشديد لأن العمل على إعداد استقصاء بشأن استراتيجيات البحث أوشك على الانتهاء وأن المكتب الدولي كان قادراً على تقديم هذا الاستقصاء بعشر لغات. وكانت هناك حاجة إلى إجراء بعض التنقيحات الطفيفة على نص الاستقصاء، ويشمل ذلك مواصلة النظر في مقياس التقييم، ولكن يمكن تأكيد معظم هذه التنقيحات في إطار جولة نهائية موجزة من المشاورات من خلال صفحة الويكي. ويتعلق الشاغل الأساسي بسؤال رئيسي محتمل عمّا إذا كانت سلاسل البحث الكاملة ستجعل استراتيجيات البحث أكثر نفعاً للمستخدمين. وتم الاتفاق على ضرورة استبدال هذا السؤال بسؤال أكثر انفتاحاً يتضمن خيار نص حر للإشارة إلى ما يود مستخدمون معينون رؤيته، إن وُجد ذلك. ويمكن مناقشة تفاصيل هذا السؤال على صفحة الويكي للتأكد من أن المستخدمين سيفهمونه بوضوح.

8. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنه بينما كانت كل إدارة دولية مسؤولة عن تحديد المستخدمين (إن وُجدوا) الذين سترسل إليهم استقصاء المستخدمين، فإن الترتيب يعني أن المكتب الدولي قد تلقى البيانات الخاصة بجميع الاستقصاءات وسأل عمّا إذا كانت البيانات سترسل إلى الإدارة المعنية فقط أم إلى جميع الإدارات. وذكرت إحدى الإدارات أن الإدارات الدولية الراجعة في القيام بذلك يجب أن تحلل نتائجها دون إرسالها إلى جهات أخرى. ووافقت الإدارات على أنه في حالة إبلاغ المكتب الدولي بالإدارة التي دعت مستخدماً إلى تقديم استقصاء، فسترسل النتائج عند الطلب إلى تلك الإدارة وحدها لتحليلها.

9. واتفقت الإدارات على أنه سيكون من المفيد، إن أمكن، تقديم أمثلة على استراتيجيات البحث من إدارات مختلفة للمساعدة في إرشاد المستخدمين الذين يملؤون الاستقصاء. غير أنه من المهم ألا يؤدي هذا إلى تأخير إصدار الاستقصاء، وألا تكون الأمثلة مستجيبة للردود. واقترح أنه قد يكون من المناسب إخفاء هوية الأمثلة. ولا يزال هناك بعض الأعمال التقنية وأعمال الصياغة التي يتعين استكمالها، ومن ثم ما زال هناك متسع من الوقت لتقديم أمثلة دون تأخير العملية برمتها. واقترح المكتب الدولي دعوة كل إدارة دولية إلى عرض مثال واحد أو أكثر على استراتيجيات البحث الخاصة بها على صفحة الويكي، بهدف اختيار نماذج مناسبة بحلول نهاية أغسطس 2022.

10. وأوصى الفريق الفرعي بأن يُعدّ المكتب الدولي نسخاً نهائية من استقصاءات المكاتب والمستخدمين بناءً على جولة نهائية من المشاورات حول النصوص، على أن تُجرى المشاورات من خلال صفحة الويكي، وأن يدعو المكتب الدولي في الوقت نفسه مختلف الإدارات إلى تقديم نماذج من استراتيجيات البحث للمساعدة في إرشاد المستخدمين المدعويين إلى تقديم ردود.

(باء) البنود الموحدة

11. عرض المكتب الدولي بإيجاز آخر ما أُنجز من أعمال على صفحة الويكي بشأن جمع البنود من المكاتب، والأعمال المنجزة في نظام ePCT بشأن تيسير قابلية البنود للاستخدام. وتتعلق البنود الجديدة بثلاثة مجالات اهتمام رئيسية، ألا وهي: وحدة الاختراع، وفحص الإجراءات الشككية، وشرح المفاهيم المتعلقة بالبراءات لمقدمي الطلبات عديمي الخبرة. غير أن وحدة الاختراع، وخاصة "الحد الأدنى للمنطق" على النحو المُتفق عليه مؤخراً في المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، تبدو هي المجال الذي يحظى بأكبر قدر من الاهتمام.

12. وآيدت الإدارات تعزيز تطوير البنود الموحدة. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنها تستخدم البنود الخاصة بها، وتتطلع إلى أن تكون متاحة في نظام ePCT. وذكرت العديد من الإدارات أنها كانت تستخدم البنود بانتظام لإنتاج آراء مكتوبة أو تقارير الفصل الثاني لمجموعة متنوعة من جوانب البحث والفحص. وعرض المكتب الأوروبي للبراءات تقديم البنود الخاصة به المتعلقة بوحدة الاختراع من خلال مشاركتها قريباً على صفحة الويكي. ولاحظ المكتب الدولي أن اكتساب فهم مشترك للعمل من خلال تبادل المعلومات المتعلقة بالبنود يمكن أن يحقق بعض القيمة، لكن قيمة تطوير البنود الموحدة على هذا النحو كانت محدودة ما لم تستخدمها الإدارات التي تُنشئ أعداداً كبيرة من التقارير.

13. وأشار الفريق الفرعي إلى الاهتمام المستمر بالبنود الموحدة، وأوصى بأن تساهم الإدارات في استمرارية استخدام صفحة الويكي لنشر البنود الموحدة، بوسائل منها إضافة البنود المتعلقة بوحدة الاختراع بناءً على نهج الحد الأدنى للمنطق. وفي حالة عدم وجود متطوعين لقيادة العملية، سيضطلع المكتب الدولي بتقييم المساهمات المقدمة واقترح المزيد من الخطوات.

## 3. خصائص تقارير البحث الدولي

14. اتفقت الإدارات الدولية على أن التقارير المتعلقة بخصائص تقارير البحث الدولي تظل مصدراً مفيداً للمعلومات، على الرغم من أنه من المستحسن إجراء تحسينات مختلفة على النحو الذي نوقش في الاجتماعات السابقة. ولم تكن البيانات سهلة الاستخدام كما

كان مفترضاً، لكن إحدى الإدارات أعدت مرة أخرى ملف Excel يتيح مجموعة من خيارات التحليل تتجاوز المخططات المعروضة في التقارير الرئيسية.

15. وأبدت الإدارات اهتماماً كبيراً بالإمكانات الناشئة عن قاعدة بيانات الاستشهادات التي تحتوي على معلومات مستمدة من تقارير البحث الدولي بمجرد إنشائها. وقد طلبت هذه الإدارة مزيداً من المعلومات من المكتب الدولي بشأن هذه الخطط. وترغب الإدارات في رؤية مخططات قابلة للتخصيص بدرجة كبيرة، تعرض خصائص مماثلة لتلك الموجودة في التقارير الحالية مع الاختيار بناءً على مجموعة متنوعة من العوامل، من بينها المكاتب والنطاقات الزمنية ومجالات التكنولوجيا وغيرها. وينبغي أن تكون البيانات قابلة للتزليل بسهولة لمزيد من التحليل.

16. وأشار المكتب الدولي إلى أن خطته للأشهر الاثني عشر المقبلة كانت متواضعة واهتمت في المقام الأول بإنشاء قاعدة بيانات مناسبة لدعم الخدمات المستقبلية. وكان من المحتمل أن يقتصر أي تسليم للمعلومات المتعلقة بالخصائص على مقتطفات بسيطة من البيانات لإثبات المفهوم ولا يتضمن ذلك خيارات عرض أو اختيار معقدة في هذه المرحلة.

17. ورداً على أحد الاستفسارات، أكد المكتب الدولي أن قاعدة بيانات الاستشهادات ينبغي أن تكون قادرة على دعم مجموعة من الخدمات الأخرى. ويمكن رؤية مفهوم المساعدة على النفاذ إلى نُسخ الاستشهادات في الخدمات الحالية القائمة على تقارير البحث بنسق XML التي يمكن رؤيتها في قاعدة بيانات ركن البراءات ونظام ePCT - فقد كان توفير النفاذ إلى استشهادات البراءات أمراً سهلاً في العادة، لكن النفاذ المباشر إلى المؤلفات غير المتعلقة بالبراءات أثار مجموعة واسعة ومختلفة من التحديات. وأشار هذا النوع من الخدمة إلى الحاجة المحتملة لأن تتضمن قاعدة البيانات معلومات مثل رموز ISSN و ISBN بالإضافة إلى الحقوق اللازمة لتقديم المعلومات بناءً على خصائص التقارير الحالية. غير أن هذا لن يحل بسهولة مشاكل مثل مسألة تحليل لغات المؤلفات المستشهد بها غير المتعلقة بالبراءات.

18. ودعا الفريق الفرعي المكتب الدولي إلى إطلاع الإدارات الدولية باستمرار على المستجدات المتعلقة بقاعدة بيانات الاستشهادات، وأشار إلى أن المكتب الدولي سيسعى إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن المتطلبات من خلال صفحة الويب وعن طريق التواصل المباشر مع الإدارات في الحالات التي قد يكون فيها توضيح الاقتراحات مفيداً.

#### 4. مقاييس معاهدة التعاون بشأن البراءات

19. رأت الإدارات الدولية أن خدمات الإبلاغ بنظام ePCT إضافة تكميلية قيمة لأنظمة الإدارة التي وضعتها فرادى الإدارات الدولية، وقد عززت تلك الخدمات تطوير كل من أنظمة الإبلاغ في واجهة متصفح نظام ePCT والإشعارات "المباشرة". وكانت هناك حاجة إلى اعتبارات دقيقة للتأكد من أن المستخدمين ذوي الاهتمامات المختلفة قد تم إطلاعهم على المعلومات ذات الصلة بهم بطريقة يفهمونها. ويشمل ذلك التأكد من إرسال رسائل البريد الإلكتروني إلى الأشخاص المناسبين، ومن وضوح تعريف البيانات، ومن تقديم الآراء المناسبة لمختلف الأغراض. وكانت التمثيلات البيانية الواضحة مرغوبة في كثير من الأحيان. ومن المهم أيضاً التأكد من أن المستخدمين في المكاتب على دراية بالخدمات المتاحة لهم وبكيفية استخدامها.

20. وأشارت إحدى الإدارات إلى أهمية المصطلحات والسياق للتقارير. وارتأت أن هذه التقارير ينبغي أن تكون متاحة للإدارة الدولية المعنية فقط، وألا تُستخدم في القياس. وأشار المكتب الدولي إلى أنه على الرغم من عدم إمكانية استبعاد المشاكل المتعلقة بالقياس في المستقبل، فإن تقارير نظام ePCT تناولت طلبات غير منشورة، من بينها وسائل تحديد التفاصيل الخاصة بطلبات معينة. وأكد أن مثل هذه الإمكانية لا يمكن إتاحتها لأي شخص لا يحق له النفاذ إلى هذه المعلومات السرية. وعلى هذا النحو، ظل مركز الويبو للبيانات الإحصائية بشأن الملكية الفكرية المصدر الرئيسي للمعلومات المتعلقة بالقياس. وفي معرض رد المكتب الدولي على تعليق من إدارة أخرى، أشار إلى أن موارده التي يمكن تطبيقها في هذا المجال محدودة، ووافق على ضرورة النظر بعناية في تنمية الموارد لضمان أنها تمثل قيمة مقابل المال.

21. ودعا الفريق الفرعي المكتب الدولي إلى مواصلة تطوير أدوات الإبلاغ عن المقاييس في واجهة متصفح ePCT وبوصفها تقارير مباشرة، وطلب تقديم التدريب إلى جانب تعريف أوضح للبيانات للخدمات الحالية.

#### 5. وحدة الاختراع

22. أيدت الإدارات الدولية إدراج مثال في الفصل 10 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في المجال الكيميائي يوضح منهجية "الحد الأدنى للمنطق"، وأعربت عن رغبتها في مواصلة العمل نحو التوصل إلى اتفاق بشأن المثال الذي يجري مناقشته في صفحة الويبو. وعرضت إحدى الإدارات نشر حل وسط بين نسختي هذا المثال.

23. واقترح مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية أن الفصل 10 يمكن أن يشمل بعض الأمثلة الأكثر تعقيداً في المجال الكيميائي، ومن بينها ما يتعلق بمجموعات ماركوش. وشملت هذه الأمثلة، على سبيل المثال لا الحصر، منهجية "الحد الأدنى للمنطق". وارتأت هذه الإدارة أنه يمكن توضيح بعض الأمثلة الواردة في الفصل 10 فيما يتعلق بمجموعات المطالبات.

24. وأوصى الفريق الفرعي بأن تسعى الإدارات إلى التوصل إلى استنتاج بشأن مثال "الحد الأدنى للمنطق" في المجال الكيميائي قبل نهاية عام 2022 من خلال المناقشات في صفحة الويكي، ودعا الفريق مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية إلى تقديم اقتراحات بشأن كيفية بدء العمل المقترح في الفقرة 23 المذكورة آنفاً.

## 6. أفكار أخرى لتحسين الجودة

25. دعا المكتب الدولي للإدارات الدولية إلى مواصلة النظر في كلٍ من مجالات العمل وطرق العمل التي يتسنى من خلالها ضمان مساعدة الفريق الفرعي للإدارات الدولية في تحسين عملياتها ونتائج عملها.

[نهاية المرفق والوثيقة]